ملاحظات حول تحديات الأمن الاقتصادي في الدول العربية

علي عبدالقادر علي

API/WPS 1003

عن

د . علي عبدالقادر علي، المعهـد العـربي للتخطيط، ص.ب 5834 الصفـاة 13059 الكويـت،

تليفون: 24843130(965) ، فاكس: 24842935(965)، البريد الالكتروني : aali@api.org.kw

"ملاحظات حول تحديات الأمن الاقتصادي في الدول العربية"

علي عبدالقادر علي

ملخص

تقدم هذه الورقة عرضا موجزا عن الأساس النظري لمفهوم الأمن البشري ، واستعراض أهم النتائج التي أوردها تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009 حول تحديات الأمن الاقتصادي للإنسان في البلدان العربية. وفي الجزء الختامي من الورقة، يتم تقديم ثلاث ملاحظات حول التحديات الرئيسية التي تواجه الدول العربية فيما يتعلق بمسألة الأمن الاقتصادي من منظور التنمية وهي: توزيع الثروة، و صياغة السياسات التنموية، وخلق فرص العمل .

Notes on Challenges of the Economic Security in the Arab World

Abstract

The paper provides a brief account of the conceptual foundation of the concept of human security, and reviews the most important results on economic security in the Arab countries reported in the UNDP's Arab Human Development Report 2009 . In its closing section three observations are offered regarding the major challenges facing Arab countries regarding the economic security issue from a development perspective: wealth distribution; policy choices; and, employment generation

ملاحظات حول تحديات الأمن الاقتصادي في الدول العربية[1]

د. علي عبد القادر علي

1. مقدمة

تُعنى هذه الورقة بتقديم عدد من الملاحظات حول تحديات الأمن الاقتصادي في الدول العربية، كأحد مكونات الأمن الإنساني (أو البشري)، استناداً على ما جاء من نتائج في "تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية" الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2009) .

[11] قُدّمت هذه الورقة خلال ورشة عمل حول "التنمية الاجتماعية: من أجل رؤية جديدة للأمن الإنساني في البلاد العربية ودول الشرق المجاورة" التي نظمتها اللجنة القطرية الوطنية لحقوق الإنسان والمؤسسة العربية للديموقراطية بالتعاون مع منظمة لا سلم بدون عدالة وشبكة الشراكة من أجل الحوار الديموقراطي، خلال الفترة 12-13 أكتوبر 2009 في مدينة الدوحة بدولة قطر .

وتشتمل بقية الورقة على ثلاثة أجزاء تتناول على التوالي الأساس المفاهيمي للأمن الإنساني (أو البشري)، و الرسائل الأساسية للتقرير تحت التعليق، وملاحظات ختامية. هذا وتتناول الملاحظات الختامية عدد من القضايا لها صلة وثيقة بالأمن الاقتصادي للأفراد تشتمل على قضية توزيع الثروة، و قضية صياغة السياسات ، وقضية سياسة التشغيل.

2. الأساس المفاهيمي للأمن الإنساني

توضح القراءة المتأنية لتقرير "التنمية الإنسانية العربية للعام 2009: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية" أن المحتوى التنموي للتقرير يستند على التعريف الموسع للتنمية على "أنها عملية لتوسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها البشر ليعيشوا الحياة التي يرغبون فيها" كما عرضها بروفيسور أمارتيا سن (1999 أو 2004) ، وكما يحاول قياسها دليل التنمية البشرية.

تعتبر عملية توسيع حريات البشر الغاية الأساسية للتنمية والوسيلة الرئيسية لتحقيق التنمية المرغوبة. ويمكن فهم "الغاية الأساسية" على أنها الدور البنائي (الإنشائي) للحرية في عملية التنمية، كما يمكن فهم " الوسيلة الرئيسية" على أنها الدور الأدواتي (الوسائلي) للحرية في عملية التنمية. ويُعنى الدور البنائي بأهمية الحريات الحقيقية في إثراء حياة البشر، وتشتمل هذه الحريات على المقدرات الأولية لتفادي مختلف أنواع الحرمان (الجوع، وسوء التغذية، واعتلال الصحة، والوفاة المبكرة) والاستمتاع بمختلف أنواع الحريات المرتبطة بالمعرفة والتعليم والمشاركة السياسية. بينما يُعنى الدور الأدواتي (الوسائلي) للحرية بالطريقة التي تساهم بها مختلف أنواع الحقوق والفرص والاستحقاقات في توسيع حريات البشر. وتكمن فاعلية الحرية كوسيلة للتنمية في حقيقة أن مختلف الحريات مرتبطة ببعضها البعض وأن الحرية في جانب تساعد كثيراً في إضطراد الأنواع الأخرى من الحرية.

وعلى الرغم من إمكانية استنباط عدد من المكونات الإنشائية للحرية، تم التركيز على خمسة جوانب من الحريات الوسائلية اعتبرت ذات علاقة بعدد من قضايا السياسات التي تتطلب اهتماما خاصاً، وتتميز هذه الحريات الوسائلية بأن كلاً منها يساهم في توسيع قدرة الفرد للعيش بحرية، كما أنها تكمل وتعضد بعضها البعض. وقد اشتملت هذه الحريات الوسائلية على الحريات السياسية، والتسهيلات الاقتصادية والفرص الاجتماعية، وضمانات الشفافية ، والأمن الوقائي، وذلك حسب الملاحظات التالية :

- تعنى الحريات السياسية بمعناها العريض، بما في ذلك الحقوق المدنية، بالفرص المتاحة للناس ليقرروا من سيحكمهم وعلى أي مبادئ، وليراقبوا وينتقدوا ويحاسبوا السلطات، وليعبروا عن آرائهم من خلال صحافة حرة، وليقرروا الانضمام لمختلف الأحزاب السياسية. وتشتمل الحريات السياسية على الاستحقاقات المتوفرة في النظم الديموقراطية بمعناها الواسع بما في ذلك فرص السجال السياسي والمعارضة والنقد وحرية المشاركة السياسية.
- وتهتم التسهيلات الاقتصادية بالفرص المتاحة للأفراد لاستغلال الموارد الاقتصادية لأغراض الاستهلاك والإنتاج والتبادل. وتعتمد الاستحقاقات الاقتصادية للفرد على ما يملكه من موارد أو ما هو متاح منها لاستخدامه وعلى ظروف التبادل مثل الأسعار النسبية وعمل الأسواق. وللمدى الذي يترتب فيه على عملية التنمية زيادة ثروات الأمم، تنعكس هذه الزيادة في تعزيز مقابل للاستحقاقات الاقتصادية للسكان.

- وتتعلق الفرص الاجتماعية بالترتيبات الاجتماعية في المجالات التي تؤثر في الحريات الحقيقية المتاحة للأفراد ليعيشوا حياة طيبة، كالترتيبات المتعلقة بالتعليم والصحة. ولا تقتصر أهمية مثل هذه الخدمات للحياة الخاصة للأفراد فحسب وإنما تمتد لتؤثر على تفعيل مشاركتهم في النشاطات الاقتصادية والسياسية (تمعن، على سبيل المثال، دور الأمية).
- وتركز ضمانات الشفافية على تعزيز الثقة في التعامل بين الناس في إطار المجتمع، وهو أمر يتعلق بالحرية في التعامل بين الأفراد على أساس من ضمان الإفصاح والسلاسة. وتلعب هذه الضمانات دوراً واضحاً في الحد من الممارسات الفاسدة وعدم المسؤولية المالية والتعامل بنوايا مبطنة وغير معلنة.
- ويعنى الأمان الوقائي (الحمائي) بتوفير شبكات حماية ورعاية اجتماعية، للحيلولة دون وقوع هذه الشرائح الضعيفة في المجتمع في شراك الفقر المدقع، وفي بعض الأحيان الجوع والموت. ويشتمل مجال الأمان الوقائي على ترتيبات مؤسسية ثابتة ومستمرة (كالإعانات، وبرامج الضمان الاجتماعي، والمنح الداخلية) وترتيبات انتقالية حسبما تتطلبه الظروف (كبرامج العون الطارئة في حالات المجاعة والبرامج العامة للتشغيل).

وبعد، يُمثل هذا الرصد للحريات الوسائلية ذات العلاقة الوطيدة بقضايا السياسات، إطاراً تنموياً شاملاً يُمكّن من تناول القضايا المتعلقة بأمن الإنسان بطريقة متسقة. على أساس هذا الإطار لاحظ تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (1994: 23) أنه من الممكن أن يُقال أن الأمن البشري له جانبان رئيسيان: "فهو يعني ،

أولاً، السلامة من التهديدات المزمنة مثل الجوع والمرض والاضطهاد . وهو يعني ، ثانياً، الحماية من الاختلالات المفاجئة والمؤلمة في أنماط الحياة اليومية – سواء في البيوت أو في الأعمال أو في المجتمعات المحلية .

وكما هو معروف فإن التعريف الموسع للتنمية، ومن ثم تعريف الأمن الإنساني ، يستند من الناحية النظرية إلى المساهمات المعمقة لبروفسور أمارتيا سن في مجال نظرية الرفاه حيث قام بتطوير مفاهيم "المقدرة"، أو "الاستطاعة"، و "الاستحقاقات" كمفاهيم أولية يعرف عليها رفاه الأفراد عوضاً عن السلع والخدمات التي تستند عليها نظرية الرفاه التقليدية. تحت مثل هذا الفهم للمحددات الأساسية لرفاه الإنسان، وما ترتب عليه من توسيع لمفهوم التنمية أصبح من الممكن أن يتم تناول مختلف جوانب التنمية دون حصرها في مجال النمو الاقتصادي، بمعنى ازدياد الدخل الحقيقي للفرد مع الزمن ، والذي يهتم فقط بقضايا الكفاءة في توزيع الموارد الإنتاجية [(2)] .

في اتساق مع تعريف الأمن الإنساني الذي جاء به التقرير الدولي للتنمية البشرية لعام 1994، لاحظ تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009 أن مهددات الأمن الإنساني تشتمل على سبعة مهددات اقتصادية ، وغذائية، وصحية، وبيئية، وشخصية، و اجتماعية وسياسية.

3. الرسائل الأساسية للتقرير

في اتساق مع تعريف الأمن الإنساني، تناول تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009 قضية الأمن الاقتصادي للفرد العربي من وجهة نظر أن هذا الأمن يتطلب "توفر دخل أساسي، عادةً من العمل المنتج أو من شبكة الضمان الاجتماعي الرسمية كمصدر أخير" . وعلى أساس هذا الفهم تشتمل تهديدات الأمن الاقتصادي على : البطالة (بتفريعاتها من البطالة في أوساط الشباب، والبطالة في القطاع غير المنظم، والبطالة في أوساط الذين يعملون لصالحهم)، ومستوى الأجور الحقيقية، والفقر ، وعدم توفر شبكات رسمية للحماية الاجتماعية.

على أساس هذا الفهم للأمن الاقتصادي للفرد العربي، توصّل التقرير إلى عدد من الملاحظات ، عدد كبير منها معروف ولكنه يحتاج إلى الترديد . هذا وقد تم التوصل إلى هذه الملاحظات بالاعتراف الابتدائي بأن العالم العربي يتّسم بقدر كبير من التفاوت في مستويات الدخول على نحو ما يوضح الجدول التالي (حسب تصنيف البنك الدولي):

جدول رقم (1): التفاوت الاقتصادي بين الدول العربية : متوسط دخل الفرد (بالمعادل الشرائي للدولار)

[(2)] لتفاصيل هذه المساهمات يمكن الرجوع إلى سن (1999 أو 2004) والمراجع المذكورة هنالك.

فئة دخل الفرد	متوسط دخل الفرد (دولار)	عدد الدول	نسبة السكان (%)	نسبة الدخل (%)
متدني	2152	4	22.5	6.4
متوسط متدني	5343	6	61.2	42.5
متوسط مرتفع	14045	3	4.6	8.4
مرتفع	27934	5	11.8	42.8
إجمالي	**7688**	**18**	**100**	**100**

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2009: 100).

على أساس إدراك مثل هذا التفاوت يمكن تلخيص أهم النتائج حول مهدّدات الأمن الاقتصادي العربي كما جاء بها التقرير فيما يلي:

- **متوسط دخل الفرد ومعدّل نموه:** على الرغم من تمتع حوالي 92% من سكان العالم العربي بمتوسط دخل للفرد يُعدّ مقبولاً من ناحية الأمن الاقتصادي إلاّ أن معدّل نمو هذا الدخل قد اتصف بعدم الاستقرار، بمعنى التذبذب المرتفع، وذلك لاعتماد النمو على أسعار النفط العالمية التي تتصف بمثل هذا التذبذب.

- **معدّلات البطالة:** "تُعدّ البطالة من المصادر الرئيسية لانعدام الأمن الاقتصادي" في معظم الدول العربية (ص 109)، وتتفاوت معدّلات البطالة بين الدول؛ وتوضح المعلومات المتاحة أن متوسط معدّل البطالة في الدول العربية (حوالي 14.4 في المائة من القوى العاملة لعام 2005) يفوق المتوسط على مستوى العالم (حوالي 6.3 في المائة). وهنالك شواهد على أن متوسط معدّل البطالة قد سجّل اتجاهاً زمنياً للارتفاع من حوال 10.6 في المائة من القوى العاملة في الثمانينات إلى حوالي 14.5 في المائة في التسعينات، إلى حوالي 15.5 في المائة لعام 2005.

- **معدّل البطالة في أوساط الشباب:** يوضح التقرير أنه لعام 2005-2006 بلغ متوسط معدّل البطالة في أوساط الشباب في الدول العربية 30 في المائة من إجمالي القوى العاملة الشابة (مقارنة بحوالي متوسط للعالم بلغ 14%)، وأن معدّل البطالة في أوساط الشباب العربي قد فاق 15 في المائة في كل الدول العربية ما عدا دولة الإمارات العربية المتحدة (حوالي 7 في المائة) (انظر الشكل 5-6، ص 109).

- **نسبة بطالة الشباب:** هذا وقد مثلت البطالة في أوساط الشباب العرب في المتوسط أكثر من 50% من إجمالي العاملين (مقارنةً بمتوسط بلغ حوالي 48% من إجمالي العاملين على مستوى العالم) . هذا وقد تراوحت نسبة بطالة الشباب من إجمالي العاملين من 70% في الجزائر كأعلى قيمة إلى حوالي 36% في المغرب كأدنى قيمة.

- **فقر الدخل:** يلاحظ التقرير ، أنه في عقد الألفين، أن حوالي 40% من إجمالي سكان الدول العربية ذات الدخل المتوسط يقعون تحت خط الفقر الدولي (2.7 دولار للفرد بالمكافئ الشرائي للدولار) مقارنة بحوالي 59% من إجمالي سكان الدول العربية ذات الدخل المنخفض (بخط فقر بلغ 2.4 دولار للفرد في اليوم) . مما يعني أن حوالي 40% من سكان الدول العربية يُعانون من الفقر المادي (انظر جدول 5-6 ، صفحة 114) .
- **شبكات الأمان الاجتماعي :** تتفاوت الدول العربية فيما يتعلق بتطور شبكات الأمان الاجتماعي النظامية (التي تقدم الدعم النظري أو العيني المباشر، ودعم ضرورات الحياة، والتشغيل) من تلك التي تُشابه الشبكات الاجتماعية في دول الرفاه المتقدمة (دول الخليج النفطية)، إلى تلك التي لا تزال تعتمد على الترتيبات التقليدية (على سبيل المثال اليمن) . ويلاحظ التقرير أن شبكات الأمان الاجتماعي النظامية في البلدان العربية ذات الدخل المتوسط تُعاني من بعض نواحي القصور بما في ذلك نقص الحماية ضد المخاطر ، وعدم المساواة بين الأفراد ، ومحدودية التغطية ، وضعف مستوى الاستفادة، وعدم كفاءة الإدارة، وعدم استدامة التمويل (انظر ص 118-119) .

4. ملاحظات ختامية

بالعودة إلى الأساس النظري الذي يستند عليه تعريف التنمية البشرية، ومن ثمّ تعريف الأمن الإنساني (البشري)، وإلى الحريات الوسائلية التي تم استنباطها والتي وجد أن لها علاقة مباشرة بصياغة السياسات، وإلى ملاحظة تعاضد هذه الحريات الوسائلية، ولأغراض المؤسسة العربية للديموقراطية ، نودّ أن نتقدم بثلاث ملاحظات لها صلة وثيقة بالأمن الاقتصادي للأفراد وارتباط وثيق ببقية الحريات الوسائلية :

- **توزيع الثروة :** مثله في ذلك مثل التقارير التنموية الأخرى حول الدول العربية كإقليم، أو كمجموعة، لاحظ تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009، أن "المعلومات المتوفرة عن اللامساواة في الدخل في البلدان العربية ضئيلة جداً" (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2009: ص 116) . وكما هو معروف عادةً ما يتم قياس درجة عدم العدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي (أو الدخل أو الثروة كمؤشرات لمستوى الرفاه)

بواسطة معامل جيني الذي تتراوح قيمته بين صفر (بمعنى مساواة كاملة في التوزيع حيث يحصل كل فرد على متوسط مؤشر مستوى الرفاه) وواحد حيث يحصل فرد واحد على كل الإنفاق الاستهلاكي أو الدخل أو الثروة.

هذا ، وعلى الرغم من محدودية المعلومات في الدول العربية هنالك شواهد توضح أن الدول العربية كمجموعة تتمتع بدرجة متوسطة من عدم المساواة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي مقارنةً بالتوزيع على مستوى العالم، إلاّ أن هنالك اتجاه لتفاقم حالة التوزيع مع الزمن (بمعامل جيني قُدّر بحوالي 0.3623 لعام 1995 وبحوالي 0.3876 لعام 2004) . وكما هو معروف أيضاً عادةً ما تعني مثل هذه النتائج قيم لمعامل جيني لتوزيع الدخل تساوي حوالي 0.429 لعام 1995 وحوالي 0.454 لعام 2004، وهي قيم تُعتبر متوسطة مقارنة بالعالم [3] .

وبعد، مهما يكن من أمر مثل هذه النتائج هنالك شعور عميق في أوساط الباحثين المهتمين بقضايا التنمية في الوطن العربي بأن مسوحات إنفاق ودخل الأسرة التي يتم تنفيذها في الدول العربية لا تعكس بصدق حالة عدم المساواة المشاهد على أرض الواقع، ومن ثمّ لا تعكس بالضرورة تفاقم حالة عدم المساواة مع الزمن.

على أساس مثل هذه الملاحظة هنالك شعور متنامي بأنه فيما يتعلق بالأمن الاقتصادي للأنسان العربي هنالك حاجة ماسة للحصول على معلومات تتعلق بتوزيع الثروة في مختلف الدول العربية والتي يعتقد بأن تفاقم درجة عدم العدالة في توزيعها سيكون له على المدى الزمني الطويل آثار سلبية على الاستقرار السياسي والاجتماعي للدول [4] .

- **صياغة السياسات التنموية:** على مستوى العالم تمّ تفسير الاتجاهات الزمنية لدرجة عدم المساواة، كتلك التي رصدناها لمجموعة الدول العربية، على أساس تبني مختلف دول العالم لإصلاحات في السياسات والمؤسسات الاقتصادية في اتجاه إطلاق العنان لقوى السوق منذ بداية ثمانينات القرن الماضي وذلك في إطار سياسات "توافق واشنطن" . وترتب على تطبيق مثل هذه السياسات أن ازدادت درجة عدم المساواة في الدول التي كانت اشتراكية وذات مساواة مرتفعة عندما قامت بتحرير اقتصاداتها . من جانب آخر، وللدول غير الإشتراكية التي تبنت إصلاحات اقتصادية تحريرية انخفضت درجة عدم

[3] للتفاصيل، انظر علي (2009)

[4] انظر، على سبيل المثال، أسيموقلو وروبنسون (2006) .

المساواة في بعضها بينما ارتفعت في أخرى حسب الشرائح الاجتماعية التي كانت تستفيد من القيود المفروضة بواسطة الدولة على النشاطات الاقتصادية قُبيل تطبيق سياسات التحرير الاقتصادي [5] .

ودون الدخول في محاولة جادة للتفسير يمكن الزعم بأن اتجاه درجة عدم المساواة للارتفاع في الدول العربية قد كان مردّه إلى اندفاع عدد كبير من الدول العربية لتطبيق سياسات اقتصادية للتحرير الاقتصادي منذ بداية الثمانينات (بتواريخ للتطبيق تفاوتت بين الدول) . ويُذكر في هذا الصدد أن مثل هذه السياسات ، والتي فرضت فرضاً على الدول العربية كما حدث في معظم الدول النامية، قد تعارضت تعارضاً كاملاً مع محتوى "العقد الاجتماعي" الذي ساد في هذه الدول منذ استقلالها وحتى بداية الثمانينات من القرن الماضي. وكما هو معروف تميز العقد الاجتماعي العربي، حسب وصف البنك الدولي له، "بتفضيله لعدالة التوزيع والإنصاف فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية، وتفضيله للدولة عوضاً عن السوق في إدارة الاقتصادات الوطنية، واعتماده على التخطيط بواسطة الدولة في تحديد الأولويات الاقتصادية، ورؤيته الشاملة لدور الدولة في توفير الرفاه والخدمات الاجتماعية" .

وفي اعتراف نادر ، لاحظ البنك الدولي (2009) أن العقد الاجتماعي العربية، على الرغم من إخفاقه في مجال الحريات السياسية، قد تمكّن خلال الفترة 1965-1986 من تحقيق معدّلات نمو مرتفعة (مقارنةً بالعالم ومعدّلات متدنية من الفقر وعدم المساواة في توزيع الدخل والإنفاق، وانخفاض ملحوظ في معدل الوفيات، وارتفاع يُعتدّ به في كل من توقع الحياة، ومعدّلات القيد المدرسي، ومستويات المعرفة ! ! ويعني كل ذلك أن العقد الاجتماعي العربي قد تمكن من الارتقاء بمستوى الأمن الاقتصادي للانسان العربي خلال فترة سريانه ! !

هذا وعلى الرغم من تورط البنك الدولي في الترويج للسياسات الاقتصادية التي ترتب عليها تدهور الأمن الاقتصادي للفرد العربي، بمعنى سياسات وفاق واشنطن، عاد البنك الدولي (2006) لُيعلن عن أهمية قضايا التوزيع والفقر في تقرير بعنوان "التنمية والإنصاف"، ومن ثم عن أهمية السياسات الاقتصادية التي تعنى بقضايا التوزيع بما في ذلك دور الدولة في توفير الخدمات الاجتماعية (كالتعليم، والصحة، والضمان الاجتماعي)، والتوزيع العادل للأصول العقارية (من خلال إصلاحات زراعية)، والتحكم في، وإدارة، عمل أسواق المال، وأسواق العمل، وأسواق السلع، والخدمات، كما كانت عليه مثل هذه السياسات في العقد الاجتماعي.

---

[5] هذا تلخيص مكثّف للحجة التي أوردها فيريرا و رافاليون (2009) لتفسير ظاهرة تقارب درجة عدم المساواة في توزيع الدخل على مستوى العالم التي أثبتها رافاليون (2003) .

- **سياسات التشغيل:** لاحظ التقرير تحت الدراسة، عن حق، أن نمط النمو الذي ساد في الدول العربية قد أثر "سلباً في سوق العمل بحثي باتت البلدان العربية تُعاني أعلى معدّلات البطالة في العالم أجمع . . و(غدت الدول العربية) عاجزةً عن توفير فرص كافية أو مُرضية، وبأجور مناسبة، لملايين العرب وجلهم من الشباب" (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2009: ص 118) .

وبالاستناد إلى ما ذهب إليه البنك الدولي (2006) في شأن مراجعة السياسات الاقتصادية تخدم أغراض الإنصاف في الدول النامية، وتحديداً فيما يتعلق بدور الدولة في إدارة أسواق العمل، هنالك ما يدعو الدول العربية لاعتماد استراتيجية تنموية للتشغيل تهدف إلى خلق الوظائف والحفاظ عليها دون التضحية بأهداف زيادة الإنتاجية مثل تلك التي كانت متبعة تحت العقد الاجتماعي العربي الذي ساد خلال الفترة 1965 – 1986 . ويلاحظ بهادوري (2005) في هذا الصدد أن مثل هذه الاستراتيجية ستشتمل على برنامج لضمان التشغيل بحدّ أدنى للأجور يموّل من الموازنة العامة للدولة.

المراجع باللغة العربية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2009)، "تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية"، نيويورك.

سن، أ.ك.، (2004)، "التنمية حرية: مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر، ترجمة شوقي جلال، عالم المعرفة، الكويت.

المراجع باللغة الإنجليزية

Ali, A.A.G., (2009), "The Political Economy of Inequality in the Arab Region and Relevant Development", API/WPS 0904 , Arab Planning Institute, Kuwait.

Bhaduri, A., (2005), "Macroeconomic Policies fro Higher Employment in the Era of Globalization"; Employment Strategy Paper No. 11, www.ilo.org.

Ferreira, F., and M. Ravallion, (2008), "Global Poverty and Inequality: A Review of Evidence"; Policy Research Working Paper no. 4623; www.worldbank.org.

Ravallion, M., (2003), "Inequality Convergence"; Economic Letters, no. 56, pp. 51-57.

Sen, A.K., (1999), Development as Freedom; Oxford University Press, Oxford.

UNDP, (1994), Human Development Report 1994: New Dimensions of Human Security; www.undp.org.

World Bank, (2006), World Development Report 2006: Equity and Development; Oxford University Press, Oxford.

World Bank, (2004), Unlocking the Unemployment Potential in the Middle East and North Africa: Towards a New Social Contract; World Bank, Washington DC.

Previous Publications

No	Author	Title
API/WPS 9701	جميل طاهر	النفط والتنمية المستديمة في الأقطار العربية : الفرص والتحديات
API/WPS 9702	Riad Dahel	Project Financing and Risk Analysis
API/WPS 9801	Imed Limam	A SOCIO-ECONOMIC TAXONOMY OF ARAB COUNTRIES
API/WPS 9802	محمد عدنان وديع بلقاسم العباس	منظومات المعلومات لأسواق العمل لخليجية
API/WPS 9803	Adil Abdalla	The Impact of Euro-Mediterranean Partnerships on Trade Interests of the OIC Countries
API/WPS 9804	رياض دهال حسن الحاج	حول طرق الخصخصة
API/WPS 9805	Ujjayant Chakravorty Fereidun Fesharaki Shuoying Zhou	DOMESTIC DEMAMD FOR PETROLEUM PRODUCTS IN OPEC
API/WPS 9806	Imed Limam Adil Abdalla	Inter-Arab Trade and the Potential Success of AFTA
API/WPS 9901	Karima Aly Korayem	Priorities of Social Policy Measures and the Interset of Low-Income People; the Egyptian Case
API/WPS 9902	Sami Bibi	A Welfare Analysis of the Price System Reforms' Effects on Poverty in Tunisia
API/WPS 9903	Samy Ben Naceur Mohamed Goaied	The Value Creation Process in The Tunisia Stock Exchange
API/WPS 9904	نجاة النيش	تكاليف التدهور البيئي وشحة الموارد الطبيعية: بين النظرية وقابلية التطبيق في الدول العربية
API/WPS 9905	Riad Dahel	Volatility in Arab Stock Markets
API/WPS 9906	Yousef Al-Ebraheem Bassim Shebeb	IMPORTED INTERMEDIATE INPUTS: IMPACT ON ECONOMIC GROWTH
API/WPS 9907	Magda Kandil	Determinants and Implications of Asymmetric Fluctuations: Empirical Evidence and Policy Implications Across MENA Countries
API/WPS 9908	M. Nagy Eltony	Oil Price Fluctuations and their Impact on the Macroeconomic Variables of Kuwait: A Case Study Using a VAR Model
API/WPS 9909	علي عبد القادر	إعادة رؤوس الأموال العربية إلى الوطن العربي بين الأماني والواقع
API/WPS 0001	محمد عدنان وديع	التنمية البشرية ، تنمية الموارد البشرية والإحلال في الدول الخليجية
API/WPS 0002	محمد ناجي التوني	برامج الأفست : بعض التجارب العربية
API/WPS 0003	Riad Dahel	On the Predictability of Currency Crises: The Use of Indicators in the Case of Arab Countries
API/WPS 0004	نسرين بركات عـــادل العلـــــي	مفهوم التنافسية والتجارب الناجحة في النفاذ إلى الأسواق الدولية

No	Author	Title
API/WPS 0101	Imed Limam	Measuring Technical Efficiency Of Kuwaiti Banks
API/WPS 0102	Ali Abdel Gadir Ali	Internal Sustainability And Economic Growth In The Arab States
API/WPS 0103	Belkacem Laabas	Poverty Dynamics In Algeria
API/WPS 0104	محمد عدنان وديع	التعليم وسوق العمل : ضرورات الاصلاح ـحالة الكويت
API/WPS 0105	محمد ناجي التوني	دور وآفاق القطاع السياحي في اقتصادات الأقطار العربية
API/WPS 0106	نجاة النيش	الطاقة والبيئة والتنمية المستديمة : آفاق ومستجدات
API/WPS 0107	Riad Dahel	Telecommunications Privatization in Arab Countries: An Overview
API/WPS 0108	علي عبد القادر	أسس العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري
API/WPS 0201	أحمد الكواز	مناهج تقدير المداخيل المختلطة في الأقطار العربية
API/WPS 0202	سليمان شعبان القدسي	الكفاءة التوزيعية لشبكات التكافل الاجتماعي في الاقتصاد العربي
API/WPS 0203	Belkacem Laabas and Imed Limam	Are GCC Countries Ready for Currency Union?
API/WPS 0204	محمد ناجي التوني	سياسات العمل والتنمية البشرية في الأقطار العربية : تحليل للتجربة الكويتية
API/WPS 0205	Mustafa Babiker	Taxation and Labor Supply Decisions: The Implications of Human Capital Accumulation
API/WPS 0206	Ibrahim A. Elbadawi	Reviving Growth in the Arab World
API/WPS 0207	M. Nagy Eltony	The Determinants of Tax Effort in Arab Countries
API/WPS 0208	أحمد الكواز	السياسات الاقتصادية ورأس المال البشري
API/WPS 0209	Mustafa Babiker	The Impact of Environmental Regulations on Exports: A Case Study of Kuwait Chemical and Petrochemical Industry
API/WPS 0301	Samir Makdisi, Zeki Fattah and Imed Limam	Determinants Of Growth In The Mena Countries
API/WPS 0302	طارق نوير	دور الحكومة الداعم للتنافسية "حالة مصر"
API/WPS 0303	M. Nagy Eltony	Quantitative Measures of Financial Sector Reform in the Arab Countries
API/WPS 0304	Ali Abdel Gadir Ali	Can the Sudan Reduce Poverty by Half by the Year 2015?
API/WPS 0305	Ali Abdel Gadir Ali	Conflict Resolution and Wealth Sharing in Sudan: Towards an Allocation Formula
API/WPS 0306	Mustafa Babiker	Environment and Development in Arab Countries: Economic Impacts of Climate Change Policies in the GCC Region
API/WPS 0307	Ali Abdel Gadir Ali	Globalization and Inequality in the Arab Region
API/WPS 0308	علي عبد القادر علي	تقييم سياسات وإستراتيجيات الإقلال من الفقر في عينة من الدول العربية

No	Author	Title
API/WPS 0401	Belkacem Laabas and Imed Limam	Impact of Public Policies on Poverty, Income Distribution and Growth
API/WPS 0402	Ali Abdel Gadir Ali	Poverty in the Arab Region: A Selective Review
API/WPS 0403	Mustafa Babiker	Impacts of Public Policy on Poverty in Arab Countries: Review of the CGE Literature
API/WPS 0404	Ali Abdel Gadir Ali	On Financing Post-Conflict Development in Sudan
API/WPS 0501	Ali Abdel Gadir Ali	On the Challenges of Economic Development in Post-Conflict Sudan
API/WPS 0601	Ali Abdel Gadir Ali	Growth, Poverty and Institutions: Is there a Missing Link?
API/WPS 0602	Ali Abdel Gadir Ali	On Human Capital in Post-Conflict Sudan: Some Exploratory Results
API/WPS 0603	Ahmad Telfah	Optimal Asset Allocation in Stochastic Environment: Evidence on the Horizon and Hedging Effects
API/WPS 0604	Ahmad Telfah	Do Financial Planners Take Financial Crashes In Their Advice: Dynamic Asset Allocation under Thick Tails and Fast volatility Updating
API/WPS 0701	Ali Abdel Gadir Ali	Child Poverty: Concept and Measurement
API/WPS 0702	حاتم مهران	التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي ودور صناديق النفط في الاستقرار الاقتصادي
API/WPS 0801	Weshah Razzak	In the Middle of the Heat The GCC Countries Between Rising Oil Prices and the Sliding Greenback
API/WPS 0802	Rabie Nasser	Could New Growth Cross-Country Empirics Explain the Single Country Growth of Syria During 1965-2004?
API/WPS 0803	Sufian Eltayeb Mohamed	Finance-Growth Nexus in Sudan: Empirical Assessment Based on an Application of the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Model
API/WPS 0804	Weshah Razzak	Self Selection versus Learning-by-Exporting Four Arab Economies
API/WPS 0805	رشا مصطفى	اتفاقية أغادير: نحو بيئة أعمال أفضل
API/WPS 0806	Mohamed Osman Suliman & Mahmoud Sami Nabi	Unemployment and Labor Market Institutions: Theory and Evidence from the GCC
API/WPS 0901	Weshah Razzak & Rabie Nasser	A Nonparametric Approach to Evaluating Inflation-Targeting Regimes
API/WPS 0902	Ali Abdel Gadir Ali	A Note on Economic Insecurity in the Arab Countries
API/WPS 0903	وشاح رزاق	الأزمة المالية الحالية
API/WPS 0904	Ali Abdel Gadir Ali	The Political Economy of Inequality in the Arab Region and Relevant Development Policies
API/WPS 0905	Belkacem Laabas Walid Abdmoulah	Determinants of Arab Intraregional Foreign Direct Investments
API/WPS 0906	Ibrahim Onour	North Africa Stock Markets: Analysis of Unit Root and Long Memory Process
API/WPS 0907	Walid Abdmoulah	Testing the Evolving Efficiency of 11 Arab Stock Markets
API/WPS 0908	Ibrahim Onour	Financial Integration of North Africa Stock Markets
API/WPS 0909	Weshah Razzak	An Empirical Glimpse on MSEs Four MENA Countries
API/WPS 0910	Weshah Razzak	On the GCC Currency Union
API/WPS 0911	Ibrahim Onour	Extreme Risk and Fat-tails Distribution Model: Empirical Analysis

No	Author	Title
API/WPS 0912	Elmostafa Bentour Weshah Razzak	Real Interest Rates, Bubbles and Monetary Policy in the GCC countries
API/WPS 1001	Ibrahim Onour	Is the high crude oil prices cause the soaring global food prices?
API/WPS 1002	Ibrahim Onour	Exploring Stability of Systematic Risk: Sectoral Portfolio Analysis